



العراق اليوم خاص
أعلن مصرف الرافدين، وجود تعاون ثنائي مستمر مع صندوق النقد الدولي في إطار تقديم النصائح فيما يخص تطوير عمل المصرف في العراق، وقال مدير عام المصرف باسم كامل الحسني عن ذلك في حديثه لـ "العراق اليوم": "إن مصرف الرافدين، بدأ بخطوات متقدمة فيما يتعلق بعمله المصرفي، ليكون متوازياً مع نظيره في دول العالم". وعن تقسيمه لعمل المصرف، علق الحسني: "إن مصرف الرافدين يعتبر من الدعامات الرئيسية للاقتصاد الوطني والتداول المالي في العراق، بحسب

مركزه الألماني القوي". وكان وزير المالية هو شيار زيبيري، قد أعلن الشهر الماضي، حصول موافقة صندوق النقد الدولي على تقديم مساعدة مالية طارئة ضمن خطط الحكومة ووزارة المالية، لتخفيض النفقة العامة، بالتعاون في إطار تطوير العمل المصرفي في العراق، وتذكر بأن مصرف الرافدين، كان قد أعلن عن استخدام تقنيات حديثة في صرف رواتب المتقاعدين عن طريق البطاقة الذكية في فروعه المنتشرة بالبلاد، مدير عام المصرف، باسم الحسني، بين في حديثه السابق لـ "العراق اليوم"، الأعد

الماضي - ١٠ من أيار الحالي أسباب لجوء الرافدين الى التقلبات الحديثة: "إن مصرف وضع إمكاناته في توفير الخدمات للمتقاعدين، وتسديد رواتبهم بتوقيتات مناسبة، ومن دون تأخير"، وكثر الحسني، بقيمة مصرف الرافدين في عالم المال العراقي... ربما كي يضيف سبباً آخر لهجرة مصرفه من عالم الإجراءات الكلاسيكية صوب الحديثة: "إن المصرف، يعتبر من الدعامات الرئيسية، وهو مصرفاً وطني يؤدي خدماته الى كافة القطاعات، بدءاً من الحكومي والخاص، وما يتعلق بالمواطنين الذين يحتاجون الى خدمة إنسانية مباشرة".

العراق اليوم

تمت لتحرير دوماً وأبداً

AL iraq alyoum

رئيس التحرير التنفيذي

مسار عبد المحسن راضي

صاحب الامتياز رئيس التحرير

د. إسراء شاكر

البرلمان العراقي يختار حوار القبضات وسيناريو الهراء بديلاً عن المصالح الوطنية

دبلوماسية بغداد والدوحة

تبحثان تجفيف منابع الإرهاب

و دولياً، وكان وزير الخارجية القطري، خالد بن محمد العتيبة، قد أكد أمس الأول في مؤتمر مشترك مع نظيره العراقي أسرارهم الجعفري: "حرص بلاده على وحدة العراق ومنع الإقتتال فيه"، موضحاً: "إن قطر تدبر الأرهاب والعنف بأشكاله وصوره كافة"، ونذكر بأن وزير خارجية قطر، وصل مساء أمس الأول الى بغداد في زيارة رسمية للعراق، ويجدر بنا أن نشير إلى أن بعض المراقبين العراقيين، وجدوا بأن الحراك الدبلوماسي الأخير لقطر، يخفي وراءه مآتم تسريية في الأونة الأخيرة عن وقوع عدد من ضباط مخابرات دول عربية في قبضة إحدى التشكيلات المسلحة التي تتساذ الجيش العراقي ومنطقة الكرماء الرمادي، وبياتها محاولة لـ تلتمة هذا الملف، مقابل أعراف الدبلوماسية القطرية بشر عية العملية السياسية الجارية في العراق، ويجدر بنا أن نشير إلى أن هذا التخليط هو سيناريو لربط الأحداث الأخيرة، لم يتسنى لـ "العراق اليوم" تناكده منه، لكنها وجدت في فقرة من حديث النائب خالد الأسدي، الفرصة لوضع هذا السيناريو أمام القارىء: "و خاصة في موضوع تجفيف منابع الأرهاب الذي من الواضح إنه مؤمن إقليمي ودولياً".

الحالي للمجلس، ونذكر القارىء أيضاً بأن سلة أخبارنا في الأيام الماضية، تحسوي الكثير من التصريحات النيابية حول القوانين المهمة، إلا أننا اخترنا لهم أقربها - الفخيس الماضي، الـ ٢٨ من أيار الجاري، حيث انتقد النائب عن ائتلاف دولة القانون، علي الصافي، في حديثه لـ "العراق اليوم" الخلافات السياسية: "إن هذالك مشراع قوانين نرسية، تتصدراً اجدة مجلس النواب إلا إن عليها خلافت حادة، وهي المحكمة الاتحادية والحرس الوطني والأحزاب". و عن أسباب الخلافات، فقد أرجعها الصافي الى السقف العالي للمطالب السياسية: "إن هذالك سقفاً عالية لمطلب سياسية، لم تتم تسويتها خلال الاجتماعات السياسية والجلسات البرلمانية"، وقد شخض الصافي في خاتم حديثه، حاجة ثلاثي القوانين لمختلف عليها الى منح الفرض كسي يستسيغها البرلمان: "إن مشاريع لقوانين الثلاثة، متازلاً بحاجة لمزيد من النضج، ليتمكن تمريرها في نفس التشريعي المقبل". أما النائب عن التحالف الكردستاني، شريك ميرزا، فكان قد أقر في حديثه لـ "العراق اليوم"، الاربعة الماضية الـ ٢٧ من أيار الذي وعدنا اليوم، إن أساساً إقرار القوانين الخلافية المهمة، الأرهاب والمحكمة الاتحادية والحرس الوطني، الاتفاق السياسي بين جميع المكونات، وكشف ميرزا، بأن ثلاثة القوانين التي ذكرها هي فقط مختلف عليها من بين اثنين وعشرين قانوناً سيتم التصويت عليها برلمانياً.



والذي تأثر بالمناكفات والمشادات الكلامية: "إن مجلس النواب قد تأثر كثيراً بالمناكفات السياسية والجدالات والمشادات الكلامية التي باتت تحصل بشكل مكثف خلال الجلسات الأخيرة للمجلس، ونسبوا لآخر، ما أدى الى تأخير إقرار القوانين الهامة التي ينتظرها الشعب العراقي بفارغ الصبر، كقانون المسابعة والعدالة والحرس الوطني والمحكمة الاتحادية والأحزاب السياسية، والتي من شأنها أن تكون سندا لعملية السياسية والحكومة". وعن أسباب سيطرة المناكفات والمشادات الكلامية على الأداء النيابي، نقرأ التحليل التالي لـ القدر: "إن عدم وجود اجندات وطنية

الكوردستاني يصر على حقن المحكمة الاتحادية بـ "البوتاكس" التوافقي

على قانون الحرس الوطني، ولكن الخلافات على هذا القانون بين الكتلت السليسية الأخرى، ولسنا طرفاً فيها، ولإبدنا هنا بلن نعيد القارىء الى يوم الاثنين الماضي، الـ ١١ من أيار الذي ستودع اليوم، حيث أكتت كتلة الدعوة الإسلامية، إن "النقاط الخلافية العالقة ضمن مشروع قانون المحكمة الاتحادية، لا يمكن حلها"، رئيس الكتلة - النائب عن ائتلاف دولة القانون، خلف عبد الصمد، أقصحه في حديثه عن التالي: "إن الخلافات العالقة في مشروع قانون المحكمة الاتحادية، لا يمكن حلها، لأن الأحزاب الكردية، تريد أن تكون ألبية التصويت على قرارات المحكمة، معدمة

وقرأ اسم مشتركة بين الأحيان السياسية، أدت في كثير من الأحيان الى تأخر إقرار القوانين، وما حصل بشأن قانون الموازنة العامة، هو خير دليل على ذلك"، وأنضم القسو الى فريق النيابيين الذين يعتقدون بأنة لفرصة لإقرار القوانين المهمة خلال الفصل التشريعي الحالي: "استبعدت امكانية تشريع القوانين الهامة خلال الفصل التشريعي الحالي، لإستمرار الخلافات السياسية بشأنها"، ونشير للقارىء الى أن الجلسات الأخيرة لمجلس النواب، شهدت أحداثاً مشابهة كلامية بين النواب، وصلت الى حد الضرب ما أدى الى تأخير تشريع عدد من القوانين الهامة، مع اقتراب نهاية الفصل التشريعي

العراق الرسمي يتعلق بقشة المجتمع الدولي لحماية الآثار من طوفان داعش

العراق اليوم خاص طالب الشعب عن كتلة المواطن في بابل، محمد علي المسعودي، المجتمع الدولي بـ: "التدخل لأخذه في حماية المناطق والمواقع الأثرية العالمية، والتي تقع في مناطق سيطرة داعش من النمار، لأنها إرث عالمي إنساني، وليس دعشاً في العراق"، وعن أفعال تنظيم داعش في التدمير الأخيرة للأثار العراقية، علق المسعودي: "إن قيام داعش بتدمير مدينة أشور الأثرية، يعكس البعد الهيجي والمستهدف للبعد التاريخي العراقي"، ونطالع في قدام حديث المسعودي لـ "العراق اليوم"، ما جعته من علامات استفهام عن ما يقوم به التنظيم من تدمير للأثار العراقية: "إن استهداف داعش للمناطق التاريخية والتراثية العراقية، يطرأ التساؤل عن الجهات التي تقصف تدمير تاريخ العراق، والذي هو جزء من الإنسانية العالمية، وعن الأعراف الحقيقية للقضاء على مناطق تاريخية وأثرية هي ملك العراق، وإرسال الصورة السلبية عن الفكر الإسلامي للعالم"، وأصبح لنا المسعودي عن حصيلة الجرائم الأثرية لداعش... الموثقة منها تحديداً: "إن معلومات مؤدة، تشير الى تدمير داعش أكثر من ٦٥ المدينة بعد تسعة أيام.

أوغلو: سلموا قلدي طوز خورماتو مستحقاتهم
طالب مقرر مجلس النواب، النائب نياز ميصار أوغلو، وزارة الزراعة لتسليم مستحقات الفلاحين في قضاء طوز خورماتو بحسب خطة كروك، ونذكر مستحباته الاخلاقي في بيان صحفي، أورد لـ "العراق اليوم"، البراحة السبت، إن أوغلو التقى وزير الزراعة فلاح حسن زيدان، وبحث معه، أوضاع الزراعة في قضاء الطوز، مشدداً على ضرورة تقديم التسهيلات للفلاحين، وتسليمهم مستحقاتهم وحدم تأخيرها، بعد تصريح مناطقهم من داعش الأرهابي، ونذكر أيضاً بأن فلاحين، النابيين عن التحالف الكردستاني، قد طالبت الثلاثة الماضية - الـ ٢٦ من أيار الحالي في حديثها لـ "العراق اليوم"، بالإسراع بتسليم المستحقات المالية عن العام الماضي، لفلاحين المنطق المحررة من داعش، ولإيجاد لنا من أن نذكر القارىء، بأن مركز إعلام الاقتصادي، قد أكتفي في حديثه السابق لـ "العراق اليوم"، الاربعة الماضية، الـ ٢٠ من أيار الجاري، إن سقفاً الأرتفاع: "سيتم صحن طيلة العام"، رئيس مركز الإعلام الاقتصادي، ضرم محمد علي، حائل محاصل من ارتفاع، بأنه يقع في رقبية الأسباب التالية: "إن انخفاض أسعار السوق العالمية، حمل المستثمرين في القطاع النفطي، كثيراً من الاضرار وأجبر العديد منهم على الانسحاب من السوق النفطية، خصوصاً تلك التي تزيد فيها خلف إنتاج البرميل الواحد على السعر الحالي لبرميل النفط، كما ورجح سبباً منهم الانتاجية". كما ورجح علي، أن تقل كميات النفط المطروحة في السوق السوداء، والتي كانت احد أسباب الانتعاش المرمية لأسعار النفط إضافة الى غموض مستقبل النفط الصخري الذي خرج حالياً من معادلات الانتاج العالمي، كون أن خلف انتاج أعلى من سعر النفط العالمي بكثير، إضافة الى رداءة كودته: "أما عن بقراءات المركز المستقبلية لأسعار النفط: "إن توقعات مركز الإعلام الاقتصادي، تشير الى مزيد في الارتفاع على المدى المتوسطي خلال الفترة المقبلة في ظل تنامي الطلب العالمي، وتراجع الإنتاج نسبياً، مما يسهم بزيادة إيرادات العراق المالية من الأسعار بتسليمهم مستحقاتهم عن العام الماضي".

يرمي بأحجار عجيل وعلاس لتنشيط الذاكرة !! وزير النفط يحذر من نسيان المعركة النفطية
بيجي وحقني عجيل وعلاس، وأشار إلى أن "موارد البيلاد الأساسية لرفد الاقتصاد الوطني، تعتمد هذه الموارد النفطية، ولا يمكن التخلي عن فكرة تعظيم هذه الموارد بطرق إنتاج والتصدير"، وأبرز حديثه اعتماد اقتصاد البلاد على الثروة النفطية بالكامل: "إن كل شيء في البلاد من الأمن ورواتب موظفي الدولة وإدانة مفاصلها، يعتمد على موارد الثروة النفطية التي يجب عدم التخلي عن وضعها في سلم أولويات سياساتنا".

اجتماع أوبك القادم سيحدد مصير أسعار النفط

العراق اليوم خاص أكد وزير النفط عادل عبد المهدي، إن "المعركة النفطية والاقتصادية، لا تقل أهمية عن الجهد العسكري، وقال عبد المهدي في كلمة له خلال الاجتماع التداولي لمناقشة الصلاحيات المتبادلة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في إدارة النفط والغاز المنعد بمدينة العمارة: "إن خير دليل على أهمية المعركة النفطية والاقتصادية هو محاولات تنظيم داعش الإرهابي، الاستيلاء على مصفى

زواج كاثوليكي مرتقب بين قانون الحد من العنف الأسري ولجنة الخياوية

العراق اليوم خاص أكتت ريبسة لجنة المرأة والأسرة والطفولة النيابية، رحاب العبودة، إن "التصويت على قانون الحد من العنف الأسري، سيكون من أولويات لجنة المرأة، ولفترة المقبلة من عمل البرلمان". وعن مقادته به اللجنة البرلمانية لتوضيب القانون، نقرأ في حديث العبودة لـ "العراق اليوم": "إن اللجنة أكتت كل الإجراءات الخاصة بالقانون من أجل قراءته الثانية، واستكمل المناقشات النيابية ومع الجهات المعنية الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني من أجل الوصول الى الصيغة المثلى للقانون من أجل إقراره"، أما فيما يخص جرائك اللجنة لتوضيبه: "إن اللجنة ستعمل خلال الفترة المقبلة على إكمال القانون ورفع لرابسة مجلس النواب من أجل درجه على جدول الأعمال، ليخضع طريقه بقراءة والنقاش والإقرار لما يحتويه من مواد تضمن حقوق الأسرة والمجتمع من العنف الأسري وآثاره السلبية"، وكان مجلس النواب يجلسه في الـ ١٧ من شهر آذار الماضي فقد قرأه الأولى لمشروع قانون الحماية من العنف الأسري والمقدم من لجنتي المرأة والأسرة والطفولة وحقوق الإنسان، لغرض حماية الأسرة والمجتمع من آثار العنف الأسري وللحد من تأثيراته الضارة التي تقع عليها، وتأهيل ضحاياها وردع المتسبب فيها، ومن جانبها أقامت لجنة المرأة والأسرة والطفولة خلال الفترة الماضية، بعثات وورش خاصة حول القانون مع جهات حكومية، وأخرى من مؤسسة المجتمع المدني من أجل الوصول الى الصيغة المثلى للقانون.